رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٤/ ١١/ ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا واثره على استقرار النظام السياسي الاميركي

The Future of the Political Role of the U.S Supreme Court and Its Impact on The American Political System

الباحث: مصطفى حيدر راشد
م.م. احمد عبد العباس علي

Researcher :Mustafa Haider Rashid
M.M. Ahmed Abdul Abbas Ali

الامانة العامة لمجلس الوزراء
الجمعية العراقية للعلوم السياسية

General Secretariat of the Council of Ministers
Iraqi Association for Political Science

mustafamrt17@gmail.com
Ahmedtgamaa@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول هذا البحث مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا وأثره على النظام السياسي الامريكي، من خلال دراسة تأثيرها في النظام السياسي الأمريكي، وبشكل خاص في صياغة السياسات العامة، والتوازن بين السلطات، وتطور موقعها الدستوري والقانوني، إذ لا تقتصر وظيفتها على الفصل بين النزاعات القانونية فحسب، بل تتعداها لتشمل تأثيراً سياسيا مباشرا، يتمثل في مراجعة القوانين والتشريعات ومواءمتها مع الدستور الأمريكي. يسعى هذا البحث عبر تحليل مؤسسات وطبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة، واستكشاف النماذج التي أظهرت فيها المحكمة تأثيرا سياسياً حاسماً ، بهدف تقديم رؤية استشرافية حول حدود هذا الدور وإمكانيات توسعه أو تقييده في ظل المتغيرات السياسية. اعتمد البحث على المنهج التاريخي لفهم نشأة المحكمة العليا، ودراسة تطورها ودورها السياسي منذ النشأة إلى اليوم، إلى جانب المنهج الوصفي لوصف وتحليل القرارات والأحكام القضائية التي شكّلت ملامح دورها السياسي. وخلص البحث إلى أن المحكمة العليا أصبحت لاعبًا رئيسيًا في الحياة السياسية الأمريكية، لما لها من صلاحيات واسعة في الرقابة على دستورية القوانين، والتأثير على السياسات العامة، والتوازن المؤسسي. كما أشار إلى أن مستقبل هذا الدور مرهون بالتحولات السياسية والإيديولوجية في المجتمع الأمريكي، ومدى استقلالية القضاء في مواجهة الضغوط التشريعية والتنفيذية، كما أظهرت النتائج أن مستقبل دورها يعتمد أيضا على التغييرات في تركيبة أعضائها، مما يجعلها عنصرا متغيرا في المشهد الأميركي.

الكلمات المفتاحية: "الدور السياسي", "المحكمة العليا الامريكية", "النظام السياسي الاميركي", "الرقابة الدستورية"

Abstract

This research addresses the future of the political role of the U.S. Supreme Court and its impact on the American political system by examining its influence on public policy formulation, the balance of powers, and the evolution of its constitutional and legal position. The Court's role is not limited to resolving legal disputes but extends to direct political influence through reviewing laws and ensuring their conformity with the U.S. Constitution. The study aims, through an analysis of the institutions and nature of the U.S. political system and exploration of cases where the Court played a decisive political role, to provide a forward-looking perspective on the boundaries of this role and the potential for its expansion or restriction amid political changes. The research adopts the historical method to understand the origins of the Supreme Court and analyze its political role from its inception to the present. It also uses the descriptive method to examine and interpret judicial decisions that have shaped its political influence. The study concludes that the Supreme Court has become a key player in American political life due to its broad authority in constitutional review, its influence on public policy, and its role in institutional balance. The findings also

indicate that the future of this role depends on political and ideological shifts within American society, the degree of judicial independence in the face of legislative and executive pressures, and changes in the Court's composition, which make it a dynamic element in the U.S. political landscape .

Keywords: "Political Role", "U.S Supreme Court, U.S Political System", "Constitutional Review".

المقدمة

تعد المحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية من أبرز المؤسسات الدستورية التي تلعب دوراً مركزياً في تنظيم الحياة السياسية وصياغة السياسات العامة, اذ لا تقتصر وظيفتها على الفصل في النزاعات القانونية فحسب, بل تتعداها لتشمل تأثيراً سياسياً مباشراً, يتمثل في مراجعة القوانين والتشريعات ومواءمتها مع الدستور الاميركي. وقد أسهمت التقاليد القانونية والقضائية الاميركية, منذ تأسيس الدولة, في ترسيخ مكانة المحكمة العليا كفاعل مستقل قادر على ضبط توازن السلطات الثلاث, وتحقيق الرقابة على العمل التشريعي والتنفيذي. ومع تطور الحياة السياسية في الولايات المتحدة, أصبحت المحكمة العليا أداة فعالة في توجيه السياسات, لا سيما تلك التي تتعلق بالحقوق والحريات العامة, بل وبرز دورها كمرجعية للفصل في القضايا الجدلية ذات البعد السياسي, مثل الانتخابات الرئاسية, وحقوق الاقليات, وقضايا الامن القومي. وانطلاقاً من هذه الاهمية المتزايدة. يسعى هذا البحث الى دراسة مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا واثره على النظام السياسي الاميركي, عبر تحليل مؤسسات وطبيعة النظام السياسي الاميركي, واستكشاف النماذج التي أظهرت فيها المحكمة تأثيرا حاسماً في تشكيل السياسات العامة, بهدف تقديم رؤية استشرافية حول حدود هذا الدور وامكانيات توسعه او تقييده في ظل التغيرات السياسية والدستورية المحتملة. وقد خلص البحث الى أن المحكمة العليا ستظل لاعباً رئيسياً في الحياة السياسية الامريكية, حيث يؤثر تشكيلها الايديولوجي في قراراتها, مما يجعلها محوراً للصراعات السياسية. كما أظهرت النتائج أن مستقبل دورها يعتمد على التحولات السياسية والتغيرات في تركيبة أعضائها, مما يجعلها عنصراً متغيراً في المشهد السياسي الامريكي.

أولاً: أهمية البحث: تأتي اهمية البحث هذا في التعرف على ابرز المؤسسات السياسية والقضائية في الولايات المتحدة, والتي تلعب دورا حيوياً في تحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية, كما ان قراراتها تؤثر على السياسة العامة والحقوق المدنية. يسعى البحث الى فهم الدور السياسي للمحكمة العليا وفهم مدى استمرارية هذا الدور في المستقبل, وتأثيره على استقرار النظام السياسي الامريكي.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث حول "ما مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا واثره على النظام السياسي الاميركي في ظل النظام السياسي والدستوري القائم"؟.

وتتفرع عدة اسئلة فرعية:

١. ما طبيعة مؤسسات النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة وكيف يؤطر دور المحكمة العليا فيه؟.

٢. ما النماذج التاريخية التي اظهرت تدخل المحكمة العليا في الشأن السياسي؟.
٣. ما مدى تأثير المحكمة العليا على السياسات العامة؟.
٤. ما التحديات التي قد تواجه توسع دورها السياسي وتقييده في المستقبل؟.

ثالثاً: فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها: أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة ستستمر في لعب دور سياسي مؤثر في المستقبل, رغم وجود عوامل داخلية وخارجية قد تحد من هذا الدور, كالتوازنات المؤسسية والتوجهات الايديولوجية داخل المحكمة نفسها, وضغوط السلطة التشريعية والتنفيذية.

رابعاً: منهجية البحث: اولا: المنهج التاريخي: لدراسة تطور المحكمة العليا ودورها السياسي منذ نشأتها وحتى اليوم. ثانياً: المنهج الوصفي: لوصف وتحليل الاحكام والقرارات التي اسهمت في تكريس الدور السياسي للمحكمة العليا.

خامساً: هيكلية البحث: قسمنا هذا البحث الى مبحثين, حيث تناولنا في المبحث الاول المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة وذلك في المطلب الاول, حيث استعرضنا المؤسسات "التشريعية والتنفيذية والقضائية" والية عملها واختصاصاتها. وفي المطلب الثاني, تم دراسة تشكيل المحكمة العليا في الولايات المتحدة, بما في ذلك نشأتها واختصاصاتها.اما في المبحث الثاني, استعرضنا نماذج مختارة ومستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة. وذلك في المطلب الاول, الذي تناولنا فيه دور المحكمة العليا في صياغة السياسات العامة, اما في المطلب الثاني, تمت دراسة دور المحكمة العليا السياسي في الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠) والانتخابات الرئاسية التمهيدية لعام (٢٠٢٤). وفي المطلب الثالث, تم تقديم رؤية استشرافية عن مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة من خلال زيادة وتقييد دورها الرقابي السياسي.

سادساً: الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات من ضمنها دراسة الدكتور نجم عبد طارش بعنوان "المحكمة العليا الامريكية: دراسة في الدور السياسي", رسالة ماجستير "غير منشورة" من جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية لعام (١٩٩٧). تناولت هذه الدراسة نشأة وتطور الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة, مؤكدة ان هذا الدور للمحكمة العليا لم يكن واضحا عند تأسيس المحكمة, لكنه تطور نتيجة الظروف السياسية والقضائية, خاصة جهود القاضي جون مارشال. وأوضحت الدراسة ان المحكمة العليا لم تخرج عن مبدا الفصل بين السلطات, بل لعبت دورا في تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما اكدت ان المحكمة العليا نجحت في جعل الدستور الامريكي اداة حية ومرنة, مما ساهم في استمرارية النظام السياسي الامريكي.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال تحليل نشأة الدور السياسي للمحكمة, وتوضيح العلاقة بين المحكمة العليا ومبدأ الفصل بين السلطات, وكذلك الفرق بين الدور السياسي والرقابة الدستورية, وايضا دعم الفرضية القائلة بأن المحكمة العليا ستستمر في لعب دور سياسي في المستقبل.

المبحث الاول: المؤسسات الدستورية والمحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية

يمثل النظام السياسي الامريكي أحد أبرز النماذج الفيدرالية الديمقراطية في العالم, حيث يتميز بتوزيع دقيق للسلطات بين الأجهزة الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية, في اطار دستور مكتوب يعد من أقدم الدساتير

المطبقة. يهدف هذا المبحث الى تقديم قراءة تحليلية في بنية هذا النظام وفهم أطره الدستورية, وتسليط الضوء على المؤسسات الدستورية, مع التركيز على موقع ودور السلطة القضائية, لما لذلك في فهم المساحة السياسية التي تتحرك ضمنها المحكمة العليا وتأثيرها على السياسات العامة.

المطلب الاول: المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة

نص دستور الولايات المتحدة في المواد الثلاث الاولى على طبيعية عمل مؤسسات النظام السياسي, ووفق هذه النصوص "يقسم دستور الولايات المتحدة الاميركية الحكومة الفيدرالية الى ثلاث فروع – التشريعية والتنفيذية والقضائية – . وهذا يضمن عدم امتلاك أي مؤسسة لقدر كبير من السلطة"[١].

اولاً: السلطة التشريعية (كونغرس الولايات المتحدة)

تسمى السلطة التشريعية للحكومة الفيدرالية الاميركية (كونغرس الولايات المتحدة), والذي يقع مقره في مبنى الكابيتول في "العاصمة الفدرالية واشنطن دي سي". ويعد الكونغرس بموجب الدستور السلطة التشريعية للحكومة الفيدرالية. وحسب ما نص عليه الدستور في المادة الاولى (الفقرة الاولى) : "تناط جميع السلطات التشريعية المبينة في هذا الدستور, لكونغرس الولايات المتحدة, الذي يتألف من مجلس للشيوخ واخر للنواب", وعلى ضوء ذلك فان المشرع الدستوري قد تبنى نظام المجلسين وليس المجلس الواحد[٢]. أما الغرض من هذه الثنائية, كما قال ماديسون: " في الحكومة الجمهورية, يسود السلطة التشريعية بالضرورة. العلاج لهذا الازعاج هو تقسيم التشريع الى فروع مختلفة؛ وجعلها, من خلال طرق انتخاب مختلفة ومبادى عمل مختلفة, غير متصلة ببعضها البعض قدر الامكان بناءً على طبيعة وظائفهم المشتركة واعتمادهم المشترك على المجتمع " [٣]. بمعنى خشية الدستوريين ان يصبح الكونغرس الفرع الاقوى وبالتالي الاكثر خطورة. ووفقا لذلك يقسم الكونغرس الى " مجلس النواب ومجلس الشيوخ ".

١- **مجلس النواب** : يتكون مجلس النواب في الولايات المتحدة من (٤٣٥) عضواً, ينتخبون على اساس الكثافة السكانية في كل ولاية " الولايات ذات التعداد السكاني الاكبر لديها مزيداً من النواب"[٤], ينتخبون لمدة سنتين. وقد حدد دستور الولايات المتحدة شروط الترشيح الواجب توافرها في المرشح, وهي ان يمتلك الجنسية الاميركية منذ سبع سنوات على الاقل, ويبلغ من العمر الخامسة والعشرين سنة, وفقا لما نصت عليه المادة الاولى " الفقرة ٢" من الدستور: "لا يصبح أي شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ سن الخامسة والعشرين وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدة, وما لم يكن لدى انتخابه, من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها"[٥].

ويجري الاحصاء السكاني في الولايات المتحدة كل عشر سنوات, لمعرفة عدد نواب كل ولاية. واشترط الدستور في ان يكون لكل ولاية نائب واحد على الاقل. واضاف الدستور ايضاً عند شغور مقعد او اكثر من مقاعد النواب في أي ولاية, تقوم السلطة التنفيذية فيها الى اجراء انتخابات لملء هذا المقعد او المقاعد الشاغرة. ويختار مجلس النواب رئيسه وسائر مسؤوليه, وتكون لهذا المجلس وحده سلطة المقاضاة البرلمانية[٦].

٢- **مجلس الشيوخ** : يتألف مجلس الشيوخ من (١٠٠) عضو, بمعدل اثنين لكل ولاية بغض النظر عن الكثافة السكانية[٧]. وحسب ما نص عليه الدستور في المادة الاولى (الفقرة ٣) : " يتألف مجلس الشيوخ من شيخين عن كل ولاية "تختارهما الهيئة التشريعية في تلك الولاية" لمدة ست سنوات"[٨].

وتفسيرا لذلك, ينتخب مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات, ويتجدد ثلث اعضاء المجلس كل سنتين, وفي موعد انتخابات مجلس النواب. وتختار ال (٥٠) ولاية التي تؤلف الاتحاد عضوان, "فمدينة نيويورك مع ٢٠ مليون ساكن لها ذات وزن الالاسكا مع ٢٢٥٠٠٠ ساكن"[٩]. اما طريقة اختيار اعضاء مجلس الشيوخ, كانت تتم (من عام ١٧٨٩ حتى عام ١٩١٣), بطريقة الانتخاب الغير مباشر من قبل اعضاء مجالس التشريع في الولايات, ولكن بعد ان تم التصديق على التعديل السابع عشر للدستور, اصبح اختيار الاعضاء منذ ١٩١٤م يتم وفق الانتخاب الشعبي المباشر[١٠].

وكانت الفكرة من استخدام المجلسين, هو ان مجلس النواب المنتخب من قبل الشعب ولضبطه لكي لا يكون شديد الاندفاع, ينبغي ان يوازنه مجلس الشيوخ وكما قال هاملتون: "ان مجلس النواب المنتخب من الشعب يجب ان يضبطه مجلس شيوخ منتخب من الشعب, وتضبط الاثنين محكمة عليا منتخبه من الشعب"[١١]. وقد حدد الدستور الشروط الواجب توافرها في المرشح لعضوية مجلس الشيوخ, وهي ان يكون قد اتم الثلاثين عاماً, ويكون من مواطني الولايات المتحدة منذ تسع سنوات, ومن سكان الولاية التي يتم اختياره عنها. ويرأس المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة, ولا يحق له التصويت الا عند حصول تعادل في الاصوات[١٢]. وفيما يلي اهم سلطات كونغرس الولايات المتحدة والصلاحيات الخاصة بمجلس الشيوخ:

أ- سلطات كونغرس الولايات المتحدة[١٣]

١- تشريع القوانين.

٢- اقرار الموازنة العامة.

٣- تعديل الدستور الاتحادي.

٤- محاكمة الموظفين الاتحاديين بمن فيهم رئيس الجمهورية في حال ارتكابهم جرائم الخيانة العظمى والرشوة والجنايات الكبرى.

٥- انتخاب رئيس الجمهورية في حال عدم حصول أي من المرشحين على الاغلبية المطلقة من اصوات الناخبين.

ثانيا: السلطة التنفيذية : نصت المادة الثانية من الدستور على ما يأتي: "تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة الاميركية وهو يشغل منصبه اربع سنين قابلة للتجديد مرة واحدة وينتخب معه نائب الرئيس"[١٤]. ويساعد رئيس الولايات المتحدة عدد من الوزراء الذين يعينهم الرئيس وبالتشاور مع مجلس الشيوخ وهم مسؤولون امام الرئيس فقط [١٥]. ويعد رئيس الولايات المتحدة هو الاكثر تميزا في الدستور " فهو الذي يميز هذا الدستور من دستور بقية الانظمة الديمقراطية الغربية الاخرى ويجعل منه نظاما رئاسياً". ويتم انتخاب الرئيس ونائبه معاً (ويشكلان فريقاً) بالاقتراع الشامل [١٦]. كما وان رئيس الولايات المتحدة بالهيبة والقوة والنفوذ تجاه المؤسسات الدستورية الاخرى في النظام السياسي؛ ويرجع ذلك الى كونه منتخب من قبل أغلبية الشعب, بينما اعضاء

الكونغرس "مجلس النواب و مجلس الشيوخ "يتم انتخابهم من قبل مجموعة من الناخبين في مناطقهم الانتخابية, ولهذا يمارس صلاحيات واختصاصات واسعة جدا[١٧].

يتم انتخاب رئيس الولايات المتحدة " بطريقة الانتخاب غير المباشر, من قبل الشعب "أي على درجتين", أي ان الشعب يقوم بانتخاب ناخبين يساوي عددهم عدد اعضاء مجلسي النواب والشيوخ, ويقوم هؤلاء بدورهم بانتخاب الرئيس"[١٨]. ويلاحظ ان رئيس الولايات المتحدة يمتلك صلاحيات واسعة لأنه منتخب من قبل اغلبية الشعب وايضا للصلاحيات الدستورية المخولة له.

اما اهم صلاحيات وسلطات رئيس الولايات المتحدة[١٩]

١- رئيس الولايات المتحدة هو القائد الاعلى للجيش والبحرية.

٢- يعقد المعاهدات مع البلدان الاجنبية وبموافقة مجلس الشيوخ.

٣- تعيين السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار موظفي الاتحاد وبموافقة مجلس الشيوخ.

٤- يصادق على القوانين المقدمة من الكونغرس, وله حق الاعتراض.

٥- مسؤول عن رسم السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

٦- يكون اميناً على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

ثالثاً: السلطة القضائية: السلطة القضائية في الولايات المتحدة هي العلامة المميزة من بين المؤسسات والهيئات والاشخاص التي تساهم بشكل وأخر في ممارسة السلطة في امريكا, فقد بقيت هذه السلطة اكثر تأثيرا واستقلالاً من السلطتين التشريعية والتنفيذية[٢٠].

تاريخياً, وقبل تنظيم عمل المحاكم وفق دستور الولايات المتحدة الامريكية النافذ عام(١٧٨٩م), كانت الولايات المتحدة لديها جهاز من المحاكم الولائية "نسبة الى ولاية" قبل وضع الدستور. وقد اثير جدلا بين المندوبين الى المؤتمر الدستوري, فيما اذا كان هناك داع لأنشاء محاكم فيدرالية, وحول اذا كان ينبغي لهذا الجهاز ان يحل محل المحاكم الولائية, وبعد مشاورات تم التوصل الى حل وسط قضى باستمرار وجود محاكم وتنظيمها دستوريا وقانونيا. فقد حددت المادة الثالثة من الدستور اساس نظام المحاكم الفيدرالي وكالاتي: "تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة ومحاكم ادنى درجة يرتأى الكونغرس انشاءها ويقضي بذلك من حين الى اخر"[٢١].

وعملاً بهذا النص الدستوري, قام الكونغرس الاول بتقسيم البلاد الى عدة مناطق, وانشأ محاكم فيدرالية في كل منطقة, وتطورت بعد ذلك الهيكلية الخاصة بالسلطة القضائية لتصبح مؤلفة من "المحكمة العليا, و (١١) محكمة استئناف, و (٩١) محكمة بداية, وثلاث محاكم ذات سلطات خاصة". ويتمتع الكونغرس لغاية اليوم بسلطة منحها اياه الدستور الامريكي وهي انشاء المحاكم الفيدرالية او الغاءها, وايضا تحديد عدد القضاة في الجهاز الفيدرالي, ولكنه لا يملك صلاحية الغاء المحكمة العليا[٢٢].

وخلاصة القول من اهم وظائف السلطة القضائية هو ممارسة الرقابة القضائية على دستورية القوانين وتتميز المحكمة العليا بهذا الدور باعتبار ان القضايا الدستورية ترجع لها للبت فيها, وسنتناول الرقابة القضائية على دستورية القوانين للإحاطة بهذا المبدأ الدستوري في النظام السياسي الامريكي.

الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الولايات المتحدة

الرقابة القضائية على دستورية القوانين ترمز الى الرقابة القضائية التي تمارس من قبل السلطة القضائية, وهذا النوع من الرقابة هو الاكثر شيوعا عمليا وينشا من خلال تدخل المؤسسة القضائية لإصدار حكم يتعلق بمدى توافق او عدم توافق تشريع معين مع الدستور. وتعد هذه الوظيفة من صميم اختصاص السلطة القضائية, فهذه السلطة عندما تقوم بالفصل في نزاع يكون طرفاه قانونين احدهما اعلى والاخر ادنى يحكم القاضي لقانون ضد الاخر, ومن مميزات الرقابة القضائية هو استقلال وحيادية وموضوعية السلطة القضائية والمستمدة من استقلال القضاء وموضعيته, وايضا وجود قضاة مؤهلين بحكم تكوينهم للاضطلاع بمهمة فحص القوانين والفصل فيها ومدى موافقتها او مخالفتها للدستور[٢٣].

ويعد مبدا "الرقابة على دستورية القوانين", والقرار الصادر من المحكمة يلزم جميع السلطات الموجودة في الدولة وعلى راس هذه السلطات (السلطة التشريعية) بأحكام الدستور, وهذا الالزام يفرض عليها عدم اصدار أي قانون مخالف للمبادئ الدستورية والا يعد القانون غير دستوري, ومن اجل ضمان وحماية القواعد الدستورية اسس هذا المبدأ, وهناك نوعان من الرقابة, رقابة سياسية تتم بواسطة الهيئات السياسية, ورقابة قضائية تقوم بها المحاكم. والرقابة في الولايات المتحدة رقابة قضائية تتم بواسطة المحاكم وهي رقابة تمارس من قبل القضاة, والرقابة القضائية تكون تجاه دستورية القوانين وما اذا كان القانون مخالف للدستور[٢٤].

ان جميع المحاكم في الولايات المتحدة تمارس الرقابة على دستورية القوانين وكل محكمة بحسب اختصاصها, فمثلا لدينا المحكمة العليا وهي مدار بحثنا, تمارس الرقابة على دستورية القوانين التي تسن من قبل الكونغرس وايضا محاكم الاتحاد الفيدرالي. والرقابة على دستورية القوانين لا تتم بصورة متشابهة وانما هناك عدة صور للممارسة الرقابة بصورة عامة وتكون على نوعين, رقابة الالغاء ورقابة الامتناع, و الولايات المتحدة من الدول التي تأخذ (برقابة الامتناع) التي يطلق عليها الرقابة الدفاعية وتعني ابقاء القانون المخالف للدستور, وتعتبر الولايات المتحدة مهدا للأخذ وتطبيق الرقابة على دستورية القوانين (بطريقة الامتناع) وتمارس المحاكم الامريكية رقابتها على دستورية القوانين من خلال عدة طرق وهي (رقابة الدفع بعدم دستورية القوانين, و اوامر المنع القضائي, رقابة الحكم التقريري)[٢٥].

وتمارس المحاكم في الولايات المتحدة الرقابة القضائية على دستورية القوانين من خلال (رقابة الامتناع) وسنتعرف على الانواع الثلاث التي تراقب بها هذه المحاكم وكالاتي:

أ- **رقابة الدفع بعدم دستورية القوانين:** يعد من اقدم اساليب الرقابة القضائية على دستورية القوانين ولا تحتاج المحكمة الى نص دستوري صريح للممارسة باعتباره انه يعد من صميم اختصاصها, فحينما تقضي بعدم دستورية القانون فإنها قضت بنزاع طرفاه قانونين مختلفين بالمرتبة والسمو في سلم التدرج القانوني. وهذا الاسلوب يقضي الامتناع عن تطبيق القانون وليس الغاءه [٢٦].

ب-**رقابة الامر القضائي (اوامر المنع):** ظهر هذا الاسلوب في الولايات المتحدة اواخر القرن التاسع عشر ويمنح الحق لأي فرد ان يذهب الى القضاء صاحب الاختصاص للحصول على امر بإيقاف تنفيذ أي قانون غير دستوري "اذا كان من شان تنفيذ هذا القانون ان يلحق به ضررا" فاذا ثبت للمحكمة عدم دستورية القانون

اصدرت امرا الى الموظف المختص بعدم تنفيذ القانون وعلى الموظف تنفيذ امر المحكمة والا اعتبرته المحكمة مرتكبا لجريمة احتقار المحكمة[٢٧].

ت-**رقابة الحكم التقريري:** استخدم هذا الاسلوب من الرقابة في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩١٨م, ومعناه يحق لكل فرد اللجوء الى المحكمة يطلب منها اصدار حكم يقرر ما اذا كان القانون المراد تطبيقه عليه دستوريا ام غير دستوري ويتعين على الموظف تطبيقه. وقد استحوذ هذا الاسلوب على مناقشات طويلة حول اصدار المحاكم هذا النوع من الاحكام لغاية عام ١٩٣٤ حل الكونغرس هذا الاشكال بإصدار قانونا اجاز بموجبه في القضايا التي تنطوي على خصومة حقيقية لمحاكم الولايات المتحدة ان تقرر حقوق ومراكز الاطراف الذين يطلبون منها ذلك سواء أضافوا الى طلبهم هذا تعويضا او لم يفعلوا ذلك[٢٨].

المطلب الثاني: المحكمة العليا في الولايات المتحدة

تُعد المحكمة العليا في الولايات المتحدة من أقوى الهيئات القضائية, حيث تمتلك نفوذاً واسعاً في النظام السياسي والمجتمع. فهي أعلى سلطة دستورية وقضائية, وتستمد قوتها من مكانتها الدستورية وسلطاتها المحدد في الدستور, اذ تُعد المحكمة الوحيدة المذكورة فيه. كما تعزز نفوذها عبر تطور دورها التاريخي والتأييد الشعبي الذي حظيت به. في هذا السياق, سنتناول نشأة المحكمة العليا, أهميتها, اجراءات تعيين قضاتها, واختصاصاتها المختلفة.

اولا: نشأة واهمية المحكمة العليا

وفق ما نص عليه دستور الولايات المتحدة الامريكية فان المحكمة العليا تكون في قمة هرم القضاء الفيدرالي, وتعد المحكمة الوحيدة التي انشأها الدستور, في حين عهد الى الكونغرس انشاء المحاكم الادنى, وتمثل المحكمة العليا الفرع الثالث من فروع الحكومة الامريكية الثلاث التي نص عليها الدستور, وللمحكمة العليا ثقل ومكانة متساويتان مع السلطة التنفيذية المتمثلة بـ "رئيس الجمهورية", والسلطة التشريعية المتمثلة بـ "الكونغرس", وتعمل كل سلطة من هذه السلطات ضابطا ورقيبا على باقي السلطات[٢٩]. وقد نص دستور الولايات المتحدة في الفقرة الاولى من المادة الثالثة: " تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة بمحكمة عليا واحدة ومحاكم ادنى درجة يرتأى الكونغرس انشاءها ويقضي بذلك من حين الى اخر "[٣٠]. ومن هذا النص اكتسبت المحكمة العليا اهميتها ومكانتها وفرض هيبتها لضبط ايقاع عمل النظام السياسي في الولايات المتحدة.

يتضح من الاساس الدستوري والقانوني للمحكمة العليا فأنها تمثل اعلى محكمة في الولايات المتحدة, ومن هنا تأتي اهميتها لأنها تنظر جميع القضايا والنزاعات الناشئة بموجب الدستور او قوانين الولايات, وباعتبارها المحكم النهائي للقانون فأنها " مكلفة بضمان وعد العدالة بموجب القانون للشعب الامريكي, وبالتالي تعمل كوصي ومفسر للدستور الفيدرالي "[٣١].

ثانيا: اجراءات تعيين قضاة المحكمة العليا

لم يحدد الدستور الامريكي الفيدرالي الصادر عام (١٧٨٩م) عدداً معيناً لأعضاء المحكمة العليا, مما أدى الى تغييرات متعددة في عدد القضاة على مر السنين. ومع مرور الوقت والتجارب السياسية, أستقر عددهم عند

تسعة قضاة, وهو ما يعتبر مناسباً لحجم الصلاحيات الواسعة الموكلة الى هذه المحكمة, التي تعد واحدة من أبرز الرموز في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية[٣٢].

تاريخياً, تراوح عدد قضاة المحكمة العليا الامريكية بين (٦-١٠) قضاة. وفي عام (١٨٦٩م), حدد الكونغرس العدد الحالي بـ (٩) قضاة, وذلك من خلال التعديل القضائي رقم ١٦٤٤, الذي نص على أن تتكون المحكمة من رئيس قضاة وثمانية قضاة مساعدين[٣٣].

اما اجراءات اختيار قضاة المحكمة العليا فقد قام المؤسس الدستوري بتحديد الجهة المخولة بتعيين القضاة, حيث نص على ان يتم ذلك عبر اقتراح من رئيس الجمهورية وموافقة مجلس الشيوخ. في حال حدوث شغور في المحكمة بسبب الاستقالة او الوفاة, تكون الخطوة الاولى في الاجراءات هي اقتراح الرئيس للمرشح, الذي يتم اختياره بناءً على توجهاته الشخصية وانتماءه السياسي, وتضل عملية تعيين القضاة مشروطة بموافقة مجلس الشيوخ والمصادقة عليه. وبعد وصول الترشيح الى مجلس الشيوخ, تقوم "لجنة الخدمات القضائية" بتدقيق ملف المرشح ومدى تأهله للمنصب, ثم تقوم اللجنة بالتصويت عليه, اذا حصل المرشح على أغلبية الاصوات المطلقة, يُنقل ملفه الى المرحلة النهائية حيث يصوت أعضاء مجلس الشيوخ على قرار اللجنة. في حال تم التصويت بالأغلبية المطلقة لصالحه, يُعتبر قرار رئيس الجمهورية بتعيين المرشح قاضياً في المحكمة العليا معتمداً ومصادقاً عليه[٣٤].

ومن المهم الاشارة الى مؤهلات وضمانات أعضاء المحكمة العليا, حيث لم يحدد الدستور الأمريكي شروطاً أو مؤهلات محددة لاختيار القضاة, ومع ذلك, وضع المؤسس الدستوري ضمانات لأعضاء المحكمة العليا لتحصينهم من الضغوط والمساومات التي قد تهدد استقلالهم, مثل عدم قابلية العزل, وعدم تقليص مرتباتهم, بالإضافة الى الحق في التقاعد. هذه الضمانات تهدف الى تمكينهم من أداء واجبهم بأعلى درجة من الاستقلالية والكفاءة[٣٥].

ثالثا: اختصاصات ووظائف المحكمة العليا

نظراً لأهمية المحكمة العليا في الولايات المتحدة, وضعها المؤسس الدستوري على قمة الهرم القضائي الفيدرالي, حيث تمارس اختصاص الفصل في النزاعات و الرقابة القضائية, وهو ما تجسد عملياً من خلال اصدارها العديد من القرارات التاريخية, خاصة في مجال الحقوق والحريات. كما تتولى المحكمة مهمة الرقابة على دستورية القوانين[٣٦]. ونتيجة لتطور دور المحكمة العليا في الولايات المتحدة عبر التاريخ واختصاصاتها المذكورة في الدستور فهي تنظر في القضايا المتعلقة بالنزاعات بين الولايات المتحدة والدول الاجنبية, وكذلك النزاعات بين الولايات والاتحاد الفيدرالي. كما تنظر في الدعاوى التي يكون أحد اطرافها وزراء, سفراء, قناصل, أو نوابهم الاجانب, في حال رغبوا في عرض قضيتهم أمام المحكمة العليا[٣٧]. ومن هذا المنطلق, تتمتع المحكمة العليا بصلاحيات ووظائف مهمة, بعضها مستمدة مباشرة من الدستور, بينما تطورت وظائف اخرى من خلال الممارسات القضائية والسوابق القانونية, ويمكن تلخيص أبرز وظائف المحكمة العليا فيما يلي[٣٨].

١- الرقابة الدستورية: تُعد من اهم وظائف المحكمة العليا, حيث تضطلع بدور الحارس والوصي على الدستور, مما يمنحها سلطة مراجعة القوانين والانظمة لضمان توافقها مع المبادئ الدستورية. وتمثل الولايات المتحدة الامريكية

الأساس في ممارسة الرقابة على دستورية القوانين, رغم أن الدستور الاتحادي لم ينص بشكل صريح على منح هذا الاختصاص للمحاكم الامريكية. وقد تطور هذا الحق بناءً على اجتهادات قضائية. في السابق, كانت المحاكم تتجنب التعامل مع هذه المسائل لعدة أسباب, منها معارضة السلطات التشريعية أو الخوف من عزل القضاة أو مواجهة السخط الشعبي. ولم تتبنى المحاكم هذا الدور الا بعد تأسيس المحكمة العليا, التي أعلنت موقفها من الرقابة القضائية على دستورية القوانين في قضية (ماربوري ضد ماديسون)[٣٩].

٢- تفسير القانون الفيدرالي: بصفتها أعلى سلطة قضائية في البلاد, تتولى المحكمة العليا مسؤولية تفسير القوانين الفيدرالية, ولها صلاحية تقديم تفسيرات نهائية وملزمة للتشريعات التي يقرها الكونغرس.

٣- تسوية النزاعات بين الولايات: تفصل المحكمة العليا في النزاعات التي تنشأ بين الولايات بسبب تضارب المصالح او اختلاف التفسيرات القانونية, مما يساهم في تحقيق الاستقرار القانوني.

٤- حل النزاعات بين الولايات والحكومة الفيدرالية: تمثل هذه الوظيفة جانباً اساسياً من دور المحكمة في تفسير الدستور وتطبيقه حيث تضمن تحقيق التوازن بين سلطات الولايات والحكومة الفيدرالية, بما يحفظ وحدة النظام السياسي.

المبحث الثاني: نماذج مختارة ومستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة

اذا كانت دراسة النظام السياسي الامريكي تتيح لنا فهم الاطار النظري الذي تعمل ضمنه المحكمة العليا, فان تحليل النماذج الواقعية لتدخل المحكمة في الشؤون السياسية يكشف طبيعة هذا الدور وحدوده وافاقه المستقبلية. يستعرض هذا المبحث عدداً من النماذج البارزة لتدخل المحكمة العليا في قضايا سياسية ودستورية كبرى, مثل دورها في الانتخابات الرئاسية, ومساهمتها في رسم ملامح السياسة العامة عبر قراراتها ذات الطابع السياسي. كما يسعى الى استشراف مستقبل هذا الدور في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها الولايات المتحدة, وبحث ما اذا كانت المحكمة ستظل محافظة على موقعها كفاعل سياسي, ام ستواجه تحديات تقلص من تأثيرها في صناعة القرار.

المطلب الاول: دور المحكمة العليا في صياغة السياسات العامة

١- المحكمة العليا بعد ان تبنت أسلوب الرقابة على دستورية القوانين, استمرت في أصدار احكام تؤكد حق المحاكم في اجراء الرقابة الدستورية, ووسعت اختصاصاتها في الرقابة الدستورية باستخدام اساليب متنوعة مثل الدفع بعدم دستورية القوانين, ثم استخدمت اسلوبي الامر القضائي والحكم التقريري. وبذلك المحكمة العليا من خلال الرقابة الدستورية والتفسير الواسع للقوانين, أصبحت تؤثر بشكل مباشر على السياسات العامة, مما يثير جدلاً حول حدود تدخلها في العمليات التشريعية والتنفيذية[٤٠].

٢- أسهمت ممارسة المحكمة العليا للمراجعة الدستورية في جعلها فاعلا رئيسيا في صنع السياسات العامة, مما دفع بعض الباحثين الى وصف دورها السياسي باستخدام مصطلحات مثل "حكومة المحاكم" كما في مفهوم الباحث "كيم لان سكوبيل", أو "حكومة الفقيه القانوني" وفقا للباحث "ران هيرشيل"[٤١].

٣- تلعب المحكمة العليا دوراً مهماً في تشكيل العديد من القضايا السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي, مثل حقوق التصويت, واعادة التحديد الانتخابي, وحق الاجهاض, وسيطرة الامومة, وحقوق السلاح, والقانون الجنائي, والعدالة الاقتصادية(٤٢).

٤- يقوم القضاة بدور مؤثر في السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص القانونية, تعديلها, أو تقديم المشورة بشأنها. وتكتسب المحكمة العليا هذا الدور السياسي من خلال مراجعتها القضائية للقرارات الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومدى توافقها مع الدستور الفيدرالي. تقوم المحكمة بمراجعة ما بين (١٥٠٠ الى ٢٠٠٠) قضية سنوياً, وتقبل منها حوالي (٢٠٠ الى ٢٥٠) قضية للمراجعة القضائية. وبفضل صلاحيتها في اعلان عدم دستورية القوانين على المستويين المحلي والفيدرالي, اصبحت المحكمة العليا فاعلاً سياسياً رئيسياً في تشكيل السياسة العامة, وذلك من خلال تأثيرها في تفسير الدستور(٤٣).

المطلب الثاني: الدور السياسي للمحكمة العليا في الانتخابات الرئاسية الامريكية

سنتناول في هذا المطلب الدور السياسي للمحكمة العليا في الانتخابات الرئاسية الامريكية العامة لعام (٢٠٠٠) والانتخابات الرئاسية التمهيدية لعام (٢٠٢٤) وتأثير قراراتها التي اتخذها.

اولا: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ قضية (بوش ضد ال جور)

في الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠), نشأت قضية قانونية حاسمة بين المرشح الجمهوري "جورج دبليو بوش" والمرشح الديمقراطي "ال غور", حيث أصدرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة في (١٢/ديسمبر/٢٠٠٠) قرارًا بإلغاء حكم المحكمة العليا لولاية فلوريدا, الذي كان يقضي بإعادة فرز الأصوات يدوياً في الولاية. وجاء القرار بأغلبية (٤-٥) من قضاة المحكمة العليا, مما ادى الى منح اصوات المجمع الانتخابي لولاية فلوريدا لجورج دبليو بوش, وبالتالي تأكيد فوزه بالرئاسة على منافسه ال غور(٤٤).

بدأت الازمة في ليلة الانتخابات عندما لم يكن هناك فائز واضح, اذ أظهرت وسائل الاعلام نتائج متضاربة بناءً على استطلاعات الرأي. وتركزت الأنظار على (ولاية فلوريدا), التي اصبحت العامل الحاسم في تحديد الفائز, حيث كان الفارق بين المرشحين (٦٠٠) صوت, وبدأ هذا الفارق يتقلص تدريجياً. وبموجب قانون الانتخابات في (فلوريدا) يتطلب اعادة فرز الاصوات اليا على مستوى الولاية, مما ادى الى تفاقم الجدل القانوني والسياسي حول النتائج(٤٥).

وبحلول العاشر من نوفمبر, كانت عملية اعادة الفرز الالي قد اكتملت, حيث بلغ تقدم بوش (٣٢٧) صوتاً من أصل ست ملايين صوت تم الادلاء بها. وبعد ذلك, أقر مجلس فرز الاصوات في ولاية فلوريدا بفوز بوش بفارق ضئيل عن أل جور, مما اثار أزمة وأدى الى استمرار المعارك القانونية التي جعلت الانتخابات تظل دون حل. في نهاية المطاف, وصلت القضية الى المحكمة العليا في ولاية فلوريدا, التي قررت, بأغلبية (٣-٤), اعادة فرز الاصوات يدوياً على مستوى الولاية لـ (٤٥٠٠٠) صوت ناقص, مما ادى الى تقليص تقدم بوش الى (١٥٤) صوتاً. على اثر ذلك, تقدمت الحملة الانتخابية لبوش بطعن لدى المحكمة العليا في الولايات المتحدة, طالبة تأجيل اعادة الفرز لحين النظر في القضية(٤٦). وعند وصول القضية الى المحكمة العليا, أصدرت قرارا في التاسع من ديسمبر عام (٢٠٠٠) بوقف عملية فرز الاصوات, وذلك بأغلبية (٧-٢). وقد نص القرار على

ان بوش يمتلك حقوقاً في الحماية المتساوية التي تم انتهاكها بسبب غياب معيار قانوني واضح لإعادة فرز بطاقات الاقتراع المثقوبة, وكان هذا القرار هو الاول من نوعه. وفي وقت لاحق, أصدرت المحكمة قراراً مثيراً للجدل, حيث تم التصويت عليه بأغلبية (٥-٤) على أسس أيديولوجية, وكان يقضي بإلغاء أمر اعادة فرز الاصوات الصادر عن المحكمة العليا في ولاية فلوريدا[٤٧]. هذا القرار منح بوش الفوز بالرئاسة بشكل فعلي, وكان القرار الذي أصدرته المحكمة من نوع الاوامر القضائية.

يمكننا الاستنتاج ان الدور السياسي البارز للمحكمة العليا في الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٠), حيث أدى قرارها بوقف اعادة فرز الأصوات الى ترجيح الكفة لصالح جورج بوش. ويعكس هذا القرار التأثير الأيديولوجي للقضاة في المحكمة, مما يبرز مدى نفوذها السياسي وقدرتها على التأثير في المشهد السياسي الامريكي.

ثانيا: الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ قضية (ترامب ضد اندرسون)

بدأت احداث هذه القضية في ديسمبر (٢٠٢٣), عندما أصدرت المحكمة العليا في ولاية (كولورادو) حكماً بإدانة المرشح الرئاسي (دونالد ترامب) في الدعوى المقامة ضده. حيث قضت المحكمة بان دونالد ترامب قد حرض وساهم في تمرد, وأمرت بإزالته من بطاقات الاقتراع في الانتخابات التمهيدية للولاية المقررة في مارس (٢٠٢٤)[٤٨]. وقد أصدرت المحكمة العليا في ولاية (كولورادو) ثلاث نتائج رئيسية بعد محاكمة استمرت أسبوعاً, حيث خلصت الى أن دونالد ترامب قد شارك في تمرد ضد الولايات المتحدة من خلال تحريضه على الهجوم الذي وقع في السادس من يناير (٢٠٢١) بهدف الغاء نتائج انتخابات (٢٠٢٠). وأكدت المحكمة أن التعديل الرابع عشر من الدستور, الذي يمنع المسؤولين الذين ينتهكون قسمهم من خلال التحريض على التمرد من تولي المناصب, ينطبق على الرؤساء السابقين كما ينطبق على المسؤولين العموميين الاخرين. بناءً على ذلك, قضت المحكمة بازالة ترامب من بطاقات الاقتراع في الانتخابات التمهيدية والعامة في ولاية كولورادو[٤٩].

رفض دونالد ترامب هذا الحكم وقد استأنفه امام المحكمة العليا الامريكية, وافقت المحكمة في يناير (٢٠٢٤) بمراجعة الطعن المقدم. ودارت هذه القضية حول المادة (٣) من التعديل الرابع عشر من الدستور, وحسب قرار محكمة كولورادو والتي حظرت دونالد ترامب من تولي منصب الرئاسة مرة اخرى, وامرت الولاية باستبعاد ترامب من التصويت التمهيدي للحزب الجمهوري وتجاهل أي اصوات مكتوبة لصالحه. قامت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بالمناقشة في (٨/فبراير/٢٠٢٤) وصدر قرارها البات والملزم في (٤/مارس/٢٠٢٤), بإلغاء قرار المحكمة العليا في كولورادو, وحكمت بان الدستور يجعل الكونغرس وليس الولايات مسؤولا عن انفاذ المادة (٣) ضد شاغلي المناصب الفيدرالية والمرشحين[٥٠].

نعتقد ان المحكمة العليا في هذا القرار قد مارست دورا سياسيا لأنه في حال ان دونالد ترامب لم يترشح في هذه الولاية ستنعكس على الانتخابات العامة الامريكية.

المطلب الثالث: مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة

نتناول في هذا المطلب مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة في ظل التحديات التي تواجهها, بما في ذلك الاستقطاب السياسي والتغيرات الاجتماعية والسياسية. والقرارات التي اتخذتها المحكمة بعد

عام (٢٠٢٠), وتأثيرها على المجتمع الامريكي, وسنناقش تأثير الأغلبية المحافظة داخل المحكمة على توجهاتها المستقبلية, وفق سيناريو توسع وتقييد دور المحكمة العليا.

اولاً: سيناريو زيادة دور المحكمة العليا

شهد المجتمع الامريكي في السنوات الأخيرة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية, رافقها انقسامات حادة وجدل واسع بين المؤيدين والمعارضين لأحكام المحكمة العليا, ولا سيما تلك الصادرة في دوراتها بعد عام (٢٠٢٠), والتي أثارت جدلاً كبيراً داخل المجتمع الامريكي.

في عام (٢٠٢٢) اصدرت المحكمة العليا عدة قرارات بارزة عززت دورها في المشهد القانوني والسياسي ومن هذه القرارات[٥١]:

١- قضت المحكمة العليا بأن وكالة حماية البيئة لا يمكنها فرض حدود على انبعاثات الكربون دون تفويض صريح من الكونغرس.

٢- قضت بعدم وجود حق دستوري للإجهاض, مما أدى الى الغاء الحكم السابق في قضية (رو ضد وايد) لسنة ١٩٧٣. وقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً في المجتمع الامريكي.

٣- ألغت المحكمة لائحة الاسلحة في نيويورك التي كانت تفرض قيوداً على حمل الاسلحة خارج المنازل.

تعكس هذه القرارات تأثير الاغلبية المحافظة داخل المحكمة العليا, المكونة من ستة قضاة عينهم رؤساء جمهوريين. وفي ظل التحديات المتسارعة والاستقطاب السياسي المتزايد, يتجه دور المحكمة نحو مزيد من الرقابة والتأثير في السياسة الامريكية والسياسات العامة, فيما يتعلق بالحقوق والحريات التي تمس حياة المواطنين.

ويعود تصاعد دور المحكمة العليا الى عدة عوامل أبرزها[٥٢]:

١- التوجه الايديولوجي لقضاتها, حيث تضم أغلبية محافظة مكونة من ستة قضاة مقابل ثلاثة ليبراليين, مما انعكس على العديد من قراراتها.

٢- التوازن بين السلطات يلعب دوراً رئيساً, اذ تتدخل المحكمة للحد من أي تجاوز من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية, حفاظاً على المبادئ الدستورية.

٣- الانقسامات المجتمعية تؤدي الى تعزيز دور المحكمة, خاصة عند نشوء أزمات قد تفضي الى صراعات, كما حدث في الانتخابات الرئاسية.

٤- التوترات السياسية تسهم في توسيع دور المحكمة, حيث تتولى حسم القضايا حتى لو كانت ذو طابع سياسي.

ومن خلال ما تقدم, وبالنظر الى الدور الرقابي العام للمحكمة العليا وتأثيرها السياسي, يتضح لنا ما يلي:

١- تتجه المحكمة العليا نحو تعزيز نفوذها القانوني والسياسي, مما سيجعل قضاتها أكثر تأثيراً باعتبارها الفاعل الرئيسي في المشهد السياسي والقانوني الامريكي.

٢- تثار مخاوف الراي العام والفواعل الرسمية وغير الرسمية من توسع المحكمة في القضايا المصيرية ذات الابعاد الاجتماعية والسياسية, مثل تمويل الحملات الانتخابية, قوانين الانتخابات, والحقوق المثيرة للجدل, الى جانب توسعها في تفسير الدستور.

٣- الخيار الوحيد للحد من هذا التوسع يكمن في تدخل السلطة التشريعية عبر سن قوانين تنظم عمل المحكمة أو زيادة عدد القضاة, لكن هذا السيناريو يبدو غير مرجح, مما يعزز التوقعات باستمرار المحكمة في توسيع دورها خلال السنوات القادمة.

ثانياً: مشهد تقييد دور المحكمة العليا

في الآونة الاخيرة, تصاعدت الدعوات داخل المجتمع الامريكي للحد من سلطة المحكمة العليا, خاصة فيما يتعلق بقراراتها بعد عام ٢٠٢٠, مثل قضايا الاجهاض والحصانة الرئاسية وغيرها من الاحكام التي أثرت بشكل مباشر على الرأي العام. ويقود هذه المطالبات الحزب الديمقراطي, نظراً لتضرره من بعض قرارات المحكمة, اضافة الى وجود أغلبية محافظة داخلها, مما يعزز مخاوفه من استمرار هذا التوجه. وقد اتخذت ادارة الرئيس السابق "جو بايدن" (٢٠٢١/٢٠٢٥) خطوات فعلية لإعادة هيكلة المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية الادنى ومنها:

١- شكلت لجنة لدراسة مقترح هيكلة المحكمة العليا.

٢- اضافة مقاعد جديدة للمحكمة.

٣- تحديد فترات ولاية القضاة بمدة محددة, مدعومة بضغوط شعبية متزايدة.

ومع ذلك, فان اصلاح المحكمة يواجه تحديات كبيرة نظراً للمناخ السياسي المعقد في الوقت الراهن[٥٣]. ونعتقد انه مع فوز دونالد ترامب في انتخابات عام (٢٠٢٤) وحصول الحزب الجمهوري على الاغلبية في السلطة التشريعية اصبح الامر شبه المستحيل في هذه الفترة.

ونستنتج بعد فشل دعوات الديمقراطيين لإصلاح المحكمة العليا وتقييد دورها, ووفقا للمعطيات في الساحة السياسية الامريكية, ان سيناريو تقييد دور المحكمة العليا في الولايات المتحدة يمكن ان يتحقق في حال توجيه الرأي العام الذي يُعد الفاعل الرئيسي في تحديد مسار المحكمة العليا, ومثال ذلك, ان قرارات المحكمة الحالية تعكس توجهاً محافظاً يتماشى مع المزاج العام والتحديات السياسية والاجتماعية. وكذلك مقترح زيادة عدد القضاة للحد من سلطتهم, يتطلب السيطرة على الكونغرس بشقيه, اضافة الى كسب التأييد الشعبي لضمان الشرعية السياسية. وبناءً على ما سبق, وفي ظل سيطرة المحافظين على المحكمة العليا بست اعضاء, وفوز الجمهوريين بالرئاسة وسيطرتهم على مجلسي النواب والشيوخ في الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٢٤), اصبح تنفيذ سيناريو تقييد المحكمة امراً بالغ الصعوبة من الناحية الدستورية والسياسية والشعبية.

الخاتمة

لقد سعى البحث الى تسليط الضوء على مستقبل الدور السياسي للمحكمة العليا واثره على النظام السياسي الاميركي, بوصفها أحد أبرز الفواعل الدستورية التي تجاوز تأثيرها الاطار القضائي الصرف لتصبح جزءًا من المشهد السياسي العام. ومن خلال تتبع النشأة والتطور التاريخي, وتحليل القرارات المفصلية التي أصدرتها المحكمة, ظهر جلياً أن هذه المؤسسة القضائية باتت تؤدي دورًا سياسياً فعالاً يتجلى في الرقابة على دستورية القوانين, والتأثير في توجهات السياسة العامة, وتعديل موازين القوى بين السلطات الثلاث. وقد أظهرت الدراسة أن هذا الدور لم يكن عابرًا أو طارئاً, بل هو نتيجة حتمية لتصميم النظام الدستوري الاميركي الذي منح المحكمة

صلاحيات تفسيرية واسعة, بالإضافة الى طبيعة التوازنات المؤسسية التي تجعل من القضاء عنصراً فاعلاً في ضبط الاداء السياسي. ومع ذلك, فان استمرار هذا الدور وتأثيره في المستقبل سيظل رهيناً بعدة عوامل, أبرزها: تركيبة المحكمة من الناحية الايديولوجية, والضغوط السياسية المحيطة بها, ومدى احترام الفاعلين السياسيين لمبدأ الفصل بين السلطات.

وفي ضوء ذلك, فأن المحكمة العليا تمثل نقطة التقاء بين القانون والسياسة, وهي مرشحة لأن تظل لاعباً رئيسياً في تشكيل مستقبل النظام السياسي الأميركي, خاصة في ظل القضايا الخلافية الكبرى التي تنقسم حولها الامة الأميركية.

النتائج

١- المحكمة العليا في الولايات المتحدة تعد فاعلا محوريا وتلعب دورا سياسياً في الولايات المتحدة الامريكية, يتجاوز وظيفتها القضائية التقليدية.

٢- أن مستقبل دور المحكمة العليا يعتمد على التحولات السياسية والتغيرات في تركيبة أعضائها, مما يجعلها عنصراً متغيراً في المشهد السياسي الامريكي.

٣- الرقابة على دستورية القوانين من خلال المحكمة العليا شكلت تطوراً هامًا في توزيع السلطات داخل النظام السياسي الامريكي.

٤- قرارات المحكمة العليا في فترات الازمات, مثل عهد الرئيس روزفلت, اظهرت مدى تأثيرها في السياسات الحكومية والاقتصادية وكذلك في التدخل بحسم السباق الرئاسي لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٤.

٥- مستقبل المحكمة العليا قد يشهد زيادة دورها السياسي اذا استمر تعيين قضاة بميول سياسية واضحة, او قد يتم تقييد صلاحياتها اذا واجهت تحديات سياسية وتشريعية تحد من نفوذها وهذا امر غير وارد في المستقبل القريب, لذلك التأثيرات السياسية ستزيد من دور المحكمة العليا السياسي.

٦- تتأثر المحكمة العليا في قراراتها بالراي العام الامريكي فاذا كان المزاج العام ذو توجه محافظ نرى قراراتها تميل الى التوجه المحافظ, وهذا ما نراه في الوقت الحاضر في ضوء التوجهات المحافظة السائدة في تكوين المحكمة والسيطرة الجمهورية على الكونغرس, و المزاج العام الذي يميل الى الآراء المحافظة, والعكس صحيح اذا كان توجه المزاج العام الامريكي ليبرالي.

٧- دور المحكمة العليا في المستقبل سيظل محط أنظار, حيث يعتمد شكل هذا الدور على تطورات توازن القوى السياسية والرأي العام في الولايات المتحدة.

الهوامش

1-The U.S and its government, (Branches of the U.S government), https://www.usa.gov/branches.of-government , the webs "United states government". الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٨, الموقع الرسمي للحكومة الامريكية

٢-حسن مصطفى البحري: النظم السياسية المقارنة, جامعة الشام الخاصة / كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية, دمشق, ٢٠٢١.ص١٧٨.

3-Carl Caralli: The Basics of American Government, University Press of North Georgia, 2013.p14.

4-Carl Caralli: The Basics of American Government Op.cit.,p146.

5-Constitution of be united states, https://www.senate-and-constitution/constitution.htm , the webs "united states senate". الزيارة بتأريخ ٢٠٢٤/١١/٢٤, الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ الامريكي.

6-Constitution of be united states, https://www.senate-and-constitution/constitution.htm , the webs "united states senate".. الزيارة بتأريخ ٢٠٢٤/١١/٢٦, الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ الامريكي

7-Carl Caralli: The Basics of American Government. Op.cit.,p146.

8-Constitution of be united states, https://www.senate-and-constitution/constitution.htm the webs "united states senate". الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٧, الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ الامريكي

٩-موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري, ترجمة جورج سعد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, ١٩٩٢, ص٢٩٧.

١٠-حسن مصطفى البحيري: النظم السياسية المقارنة, مصدر سبق ذكره, ص١٨٧.

١١-موجز نظام الحكم الامريكي, وزارة الخارجية الامريكية, ص٤٧, متاح على الموقع الالكتروني -https://www.noor book.com/%D .

١٢-حسن مصطفى البحيري: النظم السياسية المقارنة, مصدر سبق ذكره, ص١٨٨.

١٣-طه حميد حسن العنكبي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة, ط٥, دار السنهوري, بيروت, ٢٠١٩, ص٢٩٧.

١٤- Constitution of be united states, https://www.senate-and-constitution/constitution.htm , the webs "united states senate". – الزيارة بتأريخ ٢٠٢٤/١١/٢٤, الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ الامريكي

١٥-طه حميد حسن العنكبي, النظم السياسية والدستورية المعاصرة, مصدر سبق ذكره, ص٢٩٤.

١٦-موريس دوفرجيه, المؤسسات السياسية والقانون الدستوري, مصدر سبق ذكره, ص٣٠٠.

١٧-طه حميد حسن العنكبي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة, مصدر سبق ذكره ص٢٩٤.

١٨-المصدر السابق, ص٢٩٤.

١٩-المصدر سابق, ص٢٩٤.

٢٠-حافظ علوان حمادي: النظم السياسية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية, دار وائل,عمان,٢٠٠١, ص٢٩٣.

٢١-وزارة الخارجية الامريكية: موجز نظام الحكم الامريكي: مصدر سبق ذكره, ص١١٢.

٢٢-المصدر السابق, ص١١٣.

٢٣-علي يوسف شكري وعيد السيد الليثي: النظرية العامة في القانون الدستوري, ٢٠٠٣, ص ص (١٦٧-١٦٨).

٢٤-نجم عبد طارش: المحكمة الامريكية العليا (دراسة في الدور السياسي), رسالة ماجستير "غير منشورة" , جامعة بغداد (كلية العلوم السياسية), (بغداد,١٩٩٧), ص ص (٥٠-٥١) .

٢٥-المصدر السابق: ص ص (٥٩-٦٢)

٢٦-علي يوسف الشكري و سعيد السيد الليثي: النظرية العامة في القانون الدستوري, ط١, ٢٠٠٣, ص ١٧٢.

٢٧-نجم عبد طارش: المحكمة الامريكية العليا (دراسة في الدور السياسي), مصدر سبق ذكره, ص ص (٦٣-٦٤).

٢٨-المصدر السابق: ص ٦٥.

٢٩-عبد العظيم حنفي: المحكمة العليا الامريكية (اشكاليات التعيين والاحكام القضائية والتداعيات بعيدة المدى في المجتمع الامريكي), بحث متاح على الموقع الالكتروني : **https://deocraticac.de/?p=92595** , موقع "المركز الديمقراطي العربي", الزيارة بتأريخ ٢٠٢٥/١/٩.

٣٠-وزارة الخارجية الامريكي: موجز نظام الحكم الامريكي, مصدر سبق ذكره, ص١١٢.

٣١-**About the court, https://www.supremecout.gov/about/about**الزيارة بتأريخ ٢٠٢٤/١٢/٣ ,ترجمة الباحث.

٣٢-سعودي نسيم: مركز المحكمة العليا في النظام الدستوري الامريكي, مجلة صوت القانون, المجلد السادس, العدد (٢), نوفمبر ٢٠١٩, الجزائر, ص١١٠٧.

٣٣-**Judgeships, -circuit-Legislation:-Landmark**

https://www.fjc.gov/history/legislation/landmark-legislation-circuit-judgeships , Federal Judicial center. الزيارة بتأريخ ٢٠٢٤/١٢/٢

٣٤- سعودي نسيم: مركز المحكمة العليا في النظام الدستوري الامريكي, مصدر سبق ذكره, ص ص (١١١٠-١١١١).

٣٥-المصدر نفسه, ص ص (١١١٣-١١١٦)

٣٦-سعودي نسيم: مركز المحكمة العليا في النظام الدستوري الامريكي, مصدر سبق ذكره, ص ١١١٦.

٣٧-سامان عبدالله عزيز و عبد الغفور كريم: اضاءات علمية عن القضاء في الولايات المتحدة الامريكية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد العاشر, المجلد الثالث, (جامعة كركوك,٢٠١٤). ص١٨٩.

٣٨-محمد ضياء محمد الرفاعي: رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والامريكي (دراسة مقارنة), مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد(٤٢), (يوليو-٢٠٢٣), مصر. ص ص (٦١٤-٦١٧).

٣٩-علي يوسف شكري وسعيد السيد الليثي: النظرية العامة في القانون الدستوري, مصدر سبق ذكره, ص ص(١٦٨-١٦٩).

٤٠-عمر العبد الله: الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة), مصدر سبق ذكره, ص١٦.

٤١-السيد علي ابو فرحة وعوض البريكي: المحكمة العليا والانتخابات الامريكية (دور القضاء في السياسة الامريكية), متاح على الموقع الالكتروني : **https://trendsresearch.org/Are/insight** , تريندز للبحوث والاستشارات, الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٤.

42- **Douglas Spencer: The supreme Court and Public Policy, University of Chicago, 2019, p1.**

٤٣- نصر محمد على: تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية (دراسة في دور النظام الحزبي), دراسات دولية, العدد (٥٦), ص١٥١.

44- **Bush v. Gore: the webs,** https://www.britannica.com/event/bush-v-gore الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤

45- **United states presidential election of 2000: the webs,** https://www.britannica.com/event/united-states-presidential-election-of-2000. **Webs Britannica,** الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤

46- **United states presidential election of 2000: the webs,** https://www.britannica.com/event/united-states-presidential-election-of-2000 , الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤

47- On this day, Bush v. Gore settles 2000 presidential race : https://constitioncenter.org/bloglon-this-day-bush-v-gore-anniversary. Webs (National constitution center), الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤

48- Here's now 2 sentences in the constriction rose from obscurity to ensnare penal trump: the webs, https://apnews.com/article/trump-14th-amendmente-insurrection-supreme-court-colorado , الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٤

49- 2024 Trump Disqualification Lawsuit, the webs, https://www.commoncause.org/work/trump-disqualification-lawsuit الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣

50- Trump v. Anderson. 601 u.s.2024 : https://supreme.jusia.com/cases/federal/us/601/23-719, الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٣,

51- Scouts Growing Influence on Policy: "what's next & why you should care, https://info.cq.com/resources/supreme-court-policy/ , GQ Roll Call, الزيارة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠

52- Nadine El-Bawab: How did the supreme court become so polarized?, https://abcnews.go.com/politics/supreme-court-polarized/story?id=90598910, www.abcnews.com, October 5.2022, الزيارة بتأريخ ٢٠٢٥/٢/١٤

53- What next for court Reform?, https://www.acslaw.org/video/what-next-for-court-reform/. (American constitution Society). تاريخ النشر ٢٠٢١/٤/٩, تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٥

المصادر

اولا: الكتب

١-البرت ساي و جون الومز و ميرين باوند : اسس الحكم في امريكا, ترجمة محمد محمد فرج, مكتبة غريب, القاهرة, بلا تاريخ.

٢-حسن مصطفى البحري: النظم السياسية المقارنة, جامعة الشام الخاصة / كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية, دمشق, ٢٠٢١.

٣-حافظ علوان حمادي: النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الاميركية, دار وائل, عمان, ٢٠٠١.

٤-موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري, ترجمة جورج سعد, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, ١٩٩٢.

٥-طه حميد حسن العنكبي: النظم السياسية والدستورية المعاصرة, ط٥, دار السنهوري, بيروت, ٢٠١٩.

٦-علي يوسف الشكري و سعيد السيد الليثي: النظرية العامة في القانون الدستوري, ط١, ٢٠٠٣.

ثانيا: رسائل الماجستير

٧-نجم عبد طارش: المحكمة الامريكية العليا (دراسة في الدور السياسي), رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بغداد (كلية العلوم السياسية), (بغداد,١٩٩٧).

ثالثا: الابحاث المنشورة

٨-محمد ضياء محمد رفاعي: رقابة الدستورية في النظامين الفرنسي والامريكي (دراسة مقارنة), مجلة البحوث الفقهية والقانونية, العدد(٤٢), (يوليو-٢٠٢٣), مصر.

٩-سعودي نسيم: مركز المحكمة العليا في النظام الدستوري الامريكي, مجلة صوت القانون, المجلد السادس,الجزائر, العدد (٢), نوفمبر ٢٠١٩.

١٠- سامان عبدالله عزيز وعبد الغفور كريم علي: اضاءات علمية عن القضاء في الولايات المتحدة الامريكية, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, العدد العاشر, المجلد الثالث, (جامعة كركوك,٢٠١٤).

١١- عمر العبد الله: الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة), مجلة جامعة دمشق, المجلد (١٧), العدد (٢), (دمشق,٢٠٠١).

١٢- نصر محمد على: تعيينات السلطة القضائية في الولايات المتحدة الامريكية (دراسة في دور النظام الحزبي), مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, العدد (٥٦), ٢٠١٣.

رابعا: المواقع الالكترونية والمقالات المنشورة

١٣- موجز نظام الحكم الامريكي, وزارة الخارجية الاميركية,٢٠٠٩, متاح على الموقع الالكتروني https://www.noor-book.com/%D .

١٤- اسامة الشبيب: الضمانة القضائية في توازن العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم, مركز البيدر للدراسات والتخطيط,٢٠٢٣, متاح على الموقع الالكتروني https://marsaddaily.com/news.aspx?id=8793&mapid=29

١٥- عبد العظيم حنفي: المحكمة العليا الامريكية (اشكاليات التعيين والاحكام القضائية والتداعيات بعيدة المدى في المجتمع الامريكي), متاح على الموقع الالكتروني : https://deocraticac.de/?p=92595. الموقع الديمقراطي

١٦- ماربوري ضد ماديسون: متاح على الموقع الالكتروني: /https://www.marefa.org.

١٧- السيد علي ابو فرحة وعوض البريكي: المحكمة العليا والانتخابات الامريكية (دور القضاء في السياسة الامريكية),موقع تريندز للابحاث, متاح على الموقع الالكتروني : https://trendsresearch.org/Are/insight

خامسا: المصادر الاجنبية

أ: الكتب الاجنبية

18- Carl Caralli: The Basics of American Government, University Press of North Georgia, 2013.

19- Douglas Spencer: The supreme Court and Public Policy, University of Chicago, 2019.

ب: المواقع الرسمية

20- The U.S and its government, (Branches of the U.S government), https://www.usa.gov/branches.of-government , the webs "United states government". الموقع الرسمي للحكومة الامريكية

21- Constitution of be united states, https://www.senate-and-constitution/constitution.htm , the webs "united states senate".الموقع الرسمي لمجلس الشيوخ الامريكي

22- About the court, https://www.supremecout.gov/about/about الموقع الرسمي للمحكمة العليا في الولايات المتحدة الامريكية

23- Landmark-Legislation:-circuit-Judgeships, https://www.fjc.gov/history/legislation/landmark-legislation-circuit-judgeships , Federal Judicial center.الموقع الرسمي لمركز القضاء الفيدرالي الامريكي